Hiba Thamer MAHMOOD¹

THE RIGHT TO ACQUIRE THE MOTHER'S NATIONALITY

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.8-3.17>

Research Article

Received:
27/09/2021
Accepted:
10/10/2021
Published:
01/11/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

Acquiring the mother's nationality is a human right in general and the rights of the mother and child in particular stipulated in international conventions and the Iraqi constitution in force for the year 2005, in addition, the Iraqi Nationality Law stipulates the mother's right to transmit nationality to her children, but according to conditions previously set by the Iraqi legislature, because it helps to reduce the issue of statelessness, is considered one of the important and contemporary jurisprudence topics, which stirred controversy among legal jurists between supporters and opponents, especially Islamic law jurists because the child is attributed to his father, and the state legislations differed in it, as well as in the legal implications of acquiring the mother's nationality, including dual nationality, applicable law, inheritance issues and other Private international law matters. Therefore, the research dealt with the topic according to the comparative approach in two topics, the first study on the child's right to the nationality of his mother and was divided into two demands, the first requirement is what is the mother's nationality, and the second requirement is about equality in the right to acquire a nationality, while the second topic examined the foundations of acquiring the mother's nationality In the Iraqi Nationality Law, it was divided into two topics: The first requirement is the cases of acquiring the mother's nationality in the Iraqi Nationality Law. The second requirement relates to how to acquire the mother's nationality and its implications.

Through the foregoing, where a number of results and proposals have been reached, we found that the transmit of nationality from the mother to the child born in the territory of a state would be beneficial in the event that the father's nationality had been rejected for political reasons, the issue of granting nationality by the mother to her children helped in the transfer of inheritance from the mother to the children and the acquisition of ownership, especially real estate, which states require the foreigner to have multiple conditions for approval of ownership, where countries have to unify their legislation regarding the mother's right to grant citizenship to her children based on the right of blood to limit the problems of

¹ Dr. , Iraq, hiba.t@colaw.uobaghdad.edu.iq, <https://orcid.org/0000-0002-2789-2956>

international law, such as the issue of determining the applicable law, Actual nationality and other matters.

Key words: Mother's Nationality, Human Rights, Gender Equality, Acquisition of Nationality, Discrimination Against Women, International Conventions .

حق اكتساب جنسية الأم

هبة ثامر محمود²

الملخص

يعد اكتساب جنسية الأم من حقوق الإنسان بشكل عام ومن حقوق الأم والولد بشكل خاص التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية والدستور العراقي النافذ لسنة 2005 وكذلك قانون الجنسية العراقي لسنة 2006 نص على حق الأم في نقل الجنسية لأبنائها ولكن وفقاً لشروط حددها مسبقاً بسبب تطور وسائل النقل والسفر عبر الدول وكثير زواج المرأة من الاجنبي فهو يعد من المواضيع الفقهية المهمة والمعاصرة، والتي أثارت جدل فقهاء القانون بين مؤيد ومعارض وخاصة فقهاء الشريعة الإسلامية لأن الولد ينسب لأبيه واختلفت تشريعات الدول فيه وكذلك في الآثار القانونية التي تترتب على اكتساب جنسية الأم ومن بينها ازدواج الجنسية ومسائل الميراث وغيرها.

اما إشكالية البحث ان المشرع العراقي ذكر بشكل صريح حق الأب المولود بالخارج في اكتساب جنسية أمه بحالة مجهول الأب أو عديم الجنسية ولم يذكر حق الأم الأصيل في نقل الجنسية في حال كان الأب معروف في الخارج وولد الولد في الخارج، وقد استثنى الفلسطيني من ام عراقية من حق الحصول على الجنسية.

اما عن الهدف من الدراسة هو حث المشرع العراقي على اجراء تعديلات من خلال اقتراح تعديلات في قانون الجنسية يؤكد على حق الأم المساوي للأب في نقل الجنسية دون تمييز لضمان حق الولد في أمة من خلال اكتساب الجنسية، إذ أن الجنسية هي رابطة قانونية وسياسية تربط فرد بدولة وليس لها دخل بأثبات النسب من عدمه، كما اقترح تشريع قانون خاص بالأم والطفل لتأكيد حقوقها ومن ضمنها حق الأم في نقل الجنسية للأب .

ولذلك بحث الموضوع وفقاً للمنهج المقارن بين القانون العراقي والاتفاقيات الدولية من أجل إيجاد مدى التزام العراق بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، وقسمته وفقاً للخطة البحثية التالية: المبحث الأول: حق الولد في جنسية أمه وقسمته إلى مطلبين المطلب الأول: ماهية جنسية الأم، أما المطلب الثاني عن المساواة في حق اكتساب الجنسية، أما المبحث الثاني عن أسس اكتساب جنسية الأم في قانون الجنسية العراقي، وقسمته أيضاً إلى مطلبين المطلب الأول بحث فيه حالات اكتساب الجنسية، أما عن المطلب الثاني: اجراءات اكتساب جنسية الأم وآثارها.

ومن خلال ما تقدم توصلت لعدد من النتائج والمقترحات نجد ان نقل الجنسية من ام للولد المولود في إقليم دولة يكون ذا فائدة في حال كان الأب قد اسقطت عنه الجنسية لأسباب سياسية، وساعدت مسألة منح الجنسية من قبل الأم لأبنائها في انتقال الميراث من الأم للأبناء واكتساب الملكية وخاصة العقارية والتي تشترط الدول على الأجنبي شروط متعددة للموافقة على التملك، وعلى الدول توحيد تشريعاتها فيما يتعلق بحق الأم في منح

² د.ه، العراق، hiba.t@colaw.uobaghdad.edu.iq

الجنسية لأبنائها بناء على حق الدم للحد من اشكاليات القانون الدولي كمسألة تحديد القانون الواجب التطبيق والجنسية الفعلية إذ ان طلاق المرأة من الأجنبي بعدها تعود المرأة لبلدها الأصلي مع ابنها الصغير فيعيش ويكبر في بلد أمة فهنا يكون بلد الأم هو الموطن الحقيقي لذا يستحق ان يحصل على الجنسية وان كان له جنسية من ابيه لتكون جنسية الأم هي الجنسية الفعلية و الكثير من المسائل الأخرى الخاصة بالقانون الدولي الخاص.

الكلمات المفتاحية: جنسية الأم، حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، اكتساب الجنسية، التمييز ضد المرأة، الاتفاقيات الدولية.

المقدمة:

إن منح الجنسية في الأصل يكون من قبل الأب، وهو ما درجت عليه أغلب القوانين في العالم، أما بالنسبة للأم فأن القاعدة العامة هي غير قادرة على نقل الجنسية الأصلية لأولادها على قدر المساواة مع الأب. (الياسري ح.، 2012، صفحة 48)

التجنس هو عمل إداري من جانب الدولة تمنح بمقتضاها جنسيتها لطالبا بعد أن تتوافر الشروط القانونية المطلوبة. إذ اعترف الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 بحق الأم المساوي للأب في نقل الجنسية لأولادهم، كذلك اعترف قانون الجنسية العراقي النافذ لسنة 2006 بحق الأم في نقل الجنسية لأولادها (الزيادي، 2018، صفحة 73) إن الكثير من قوانين الجنسية التي لا تساوي بين المرأة والرجل في منح الجنسية لأولادها إذ يعد أحد الأسباب لانعدام الجنسية التي تسعى الأمم المتحدة للحد منه. (المتحدة ا.، 2014، صفحة 1) وكذلك تختلف أغلب القوانين في العالم في الشروط الموضوعية والشروط الشكلية لطالب التجنس، إلا انه يجب توافر إرادة الفرد وإرادة الدولة. (الزيادي، 2018، صفحة 73)

في ظل التطور الاجتماعي والانفتاح على دول العالم ازدادت حالات زواج النساء بأجانب، اذ تنتج هذه الزيجات أبناء ومنها ما تنتهي هذه الزيجات بالانفصال وبقاء الأبناء مع أمهم في موطنها الأصلي وفي الغالب يكون هو موطنهم الأصلي الذي لم يغادره ويعامل أولادها كأجانب ويطلب منهم تقديم طلب إقامة والحصول على رخصة عمل. وإن أهمية الموضوع أيضا تتجلى في مدى قدرة الأم في نقل الجنسية لأبنائها للحد من ظاهرة انعدام الجنسية وكذلك لحماية حقوق الولد في والدته من الميراث وغيرها من مسائل القانون الدولي.

إلا أنه لا توجد قوانين موحدة بين الدول في مسألة منح جنسية الأم لأولادها ولا الآثار القانونية المترتبة عليها إذ توجد العديد من الدول أعلنت تحفظها على نص اتفاقية سيداو لعام 1979 اذ لم تعترف كل الدول بالحقوق المساوي للمرأة بالرجل في نقل الجنسية لأولادها في مما أدى إلى ظهور حالات انعدام الجنسية. (المتحدة ا.، 2014، صفحة 1) كما ان المشرع العراقي ذكر بشكل صريح حق الأبن المولود في الخارج من مسألة اكتساب جنسية أمه بحالة مجهول الأب أو عديم الجنسية ولم يذكر حق الأم الأصل في نقل الجنسية في حال كان الأب معروف في الخارج وولد الولد في الخارج، وقد استثنى الفلسطينيون من ام عراقية من حق الحصول على الجنسية.

أما عن منهجية البحث ستكون دراسة مقارنه بين الاتفاقيات الدولية والقوانين العراقية الدستور العراقي النافذ وقوانين الجنسية العراقية الملغية والنافذ مع ذكر بعض الآراء الفقهية لكي نتوصل إلى أفضل الحلول بشأن حل مشكلة مساواة المرأة بالرجل في نقل الجنسية لأولادها وتجنب مسألة انعدام الجنسية.

خطة البحث: أما عن خطة البحث فهي كالآتي:

المبحث الأول: حق الولد في جنسية امه.

- المطلب الأول: ماهية جنسية الأم.
- المطلب الثاني: المساواة في حق اكتساب الجنسية.

المبحث الثاني: أسس اكتساب جنسية الأم في قانون الجنسية العراقي.

- المطلب الأول: حالات اكتساب الجنسية.

- المطلب الثاني: اجراءات اكتساب جنسية الأم وآثارها.

الخاتمة.

المبحث الأول: حق الولد في جنسية أمه

لا تظهر أهمية الجنسية فقط بوصفها أداة قانونية لتوزيع الأشخاص على الدول، وإنما تمتد لأبعد من ذلك، وهي تمتد إلى النظام العام الدولي، لأن الجنسية هي الأساس الذي تعتمد عليه الدولة في ممارسة سيادتها. (العبودي، 2015، صفحة 37)

إن حق الولد في جنسية أمه يعد من حقوق الإنسان الذي نصت عليه الاتفاقيات الدولية التي ساواه بين الأم والأب في منح الجنسية، وهو ما نصت عليه اتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية، وحرّم إصدار أي قانون يمنع أو يحد من هذا الحق، لذا سألنا في ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: ماهية جنسية الأم

ينص القانون الدولي على أن كل دولة لها الحق في أن تحدد من هم رعاياها، وعلى الدول امتثال للقوانين الدولية في منح الجنسية أو التجريد منها، ومن هذه القوانين الدولية حق الأم في نقل الجنسية لأولادها دون تمييز عن الرجل، لغرض فهم مفهوم الجنسية لابد من تعريف الجنسية والجنسية المكتسبة وبيان حق الأم في نقل الجنسية وأهم الأسباب لمنح الجنسية من قبل الأم وأهم الآراء الفقهية في ذلك وفقاً للتقسيم التالي:

الفقرة الأولى: تعريف جنسية الأم: جنسية: (اسم)، الجمع: جنسيات، اسم مؤنث منسوب إلى جنس، الجنسيّة: الصفة التي تلحق بالشخص من جهة انتسابه لشعب أو أمة.

تجنّس: (فعل)، تجنّس يتجنّس، تجنّساً، فهو متجنّس، تجنّس الشخص مُطّاع جنس: اكتسب جنسية دولة، انتسب إلى غير أصله تجنّس بالجنسية العراقية (المعاني، 2010-2021)

الجنسية في اللغة العربية مشتقة من مادة (الجنس) بالكسر، وهو أعم من النوع وكل ضرب من الشيء، فالأصل جنس من البهائم، والجمع أجناس وجنوس، والمجانس: المشاكل.

ويعد لفظ (الجنسية) حديث العهد في اللغة العربية، حتى كأنك لا تكاد تجد في المعاجم اللغوية أية إشارة إلى هذا اللفظ، ما خلا ما ذكره قبل قليل بصدد (الجنس).

ولغرض بيان الروابط القانونية بين الفرد والدولة، كأن يستعمل لفظ (التابعة) لا (الجنسية).

أما في اللغة الإنكليزية فإن اللفظ المرادف لـ "الجنسية" هو "Nationality" وفي اللغة الفرنسية "Nationalite" وهي بطبيعة الحال مشتقة من لفظ "Nation" أي الأمة. (الياسري ح.، 2018، صفحة 15)

أما عن التعريف القانوني فهي رابطة سياسية وقانونية بين الفرد والدولة تنتج عنها حقوق والتزامات متبادلة، وهي في الوقت ذاته أداة لتوزيع الافراد جغرافياً في العالم، فإذا عناصر الجنسية تتألف من الدولة والفرد والرابطة القانونية والسياسية بين الفرد والدولة. (الياسري ح.، 2018، الصفحات 15-17)

أما عن اكتساب الجنسية وهي الجنسية اللاحقة التي يحصل عليها الشخص بعد الولادة، وتسمى أيضاً بالجنسية الطارئة أو الجنسية الثانوية، وسميت بالمكتسبة لأنها تكتسب ولا تفرض، وتسمى أيضاً بالجنسية المختارة لأنها تتطلب إعلان رأي رغبة الشخص طالب الجنسية، إذ يكون له دور كبير في اختيارها، وهي تتميز بعدة خصائص وهي أنها ليست الأولى للفرد، وهي تأتي بشكل لاحق على الولادة، وتوصف بأنها جنسية طارئة وممنوحة من قبل الدولة، وهي جنسية مختارة تتوقف على إرادة الفرد الذي يختارها. (العبودي، 2015، صفحة 37)

وإن القانون منح الأم الحق في نقل الجنسية لأسباب عديدة وهي حالات استثنائية عندما يولد الطفل لأب مجهول أو عديم الجنسية، ورعاية للطفل من حالة انعدام الجنسية فقد عملت التشريعات والقوانين الدولية على إعطاء الحق

للولد في الحصول على جنسية والدته استناداً إلى حق الدم المستمد من الأم، وهو ما يسمى "بحق الدم الثانوي" لأنه مفروض على سبيل الاستثناء لا القاعدة، ويمكن ان يسمى "بحق الدم الأمومي"، كما يمكن أن يسمى "بحق الدم الوقائي أو الاحتياطي" لأنه مفروض على سبيل الوقاية والاحتياط، لأن الغاية منه حماية المولود من حالة "انعدام الجنسية" أو "اللا جنسية" (الياسري ح.، 2018، صفحة 169)

نلاحظ مما تقدم ان التجنس (بجنسية الأم) هو اكتساب جنسية الأم الذي يأتي لاحقاً، أي ان جنسية الأم تعد لاحقة وليست أصيلة وليست هي السبب الوحيد لكسب الجنسية، إذ يمكن للولد ان يكتسب جنسية ثالثة غير جنسية أمه وابية في حال قرر العيش في دولة أخرى، وأحياناً تفرض لسبب طارئ حماية للولد من انعدام الجنسية.

الفقرة الثانية: أسباب اكتساب جنسية الأم: إن من أهم الأسباب لاكتساب جنسية الأم هي:

- 1- عندما يكون الأب عديم الجنسية.
- 2- عندما لا تسمح قوانين دولة الأب منح الجنسية لأبنائه.
- 3- في حالات معينة عندما يولد الأب في دولة أخرى غير دولة جنسية الأب.
- 4- عندما يكون أب غير معلوم أو غير متزوج من الأم عند ولادة الأبن.
- 5- عندما لا يتمكن الأب من تسجيل أبنائه في السجلات الحكومية لأثبت نسب أبنائه له بسبب وفاته أو بسبب انفصال القسري عن أسرته أو عجزه عن توثيق المهرق في بعض الأحيان أو لمتطلبات أخرى، عندما يرغب الأب في السير في إجراءات اللازمة لمنح الجنسية في حال الطلاق أو ترك الأسرة.
- لذا نجد أن الدول والمجتمع الدولي يسعى إلى تمكين المرأة ومنحها حقاً مساوياً للرجل في منح أولادها الجنسية. (المتحدة، 2014، صفحة 1)

ونعتقد ان أهم سبب لمنح الولد الجنسية من أمه هو لحماية حقوقه من والدته التي من جنسية دولة أخرى وخاصة مسائل الميراث وانتقال الملكية كالعقارات التي تمتلكها الأم والتي لا تسمح القوانين للأجنبي ان يمتلك عقارات في الدولة إلا بشروط معينة، ويمكن في حال حدوث نزاع في دولة والدته ولا يمكنه العيش هناك أن يلجأ لدولة والدته كمواطن بدلاً من ان يكون لاجئ وأسباب أخرى عديدة وتزداد مع تطور المجتمع وتغير الظروف.

الفقرة الثالثة: أهم الآراء الفقهية: من المعلوم ان حق الأم في نقل الجنسية لأبنائها بشكل أصيل ومساوي للرجل (الأب) قد أثار جدل فقهي إذ ان البعض من الفقهاء ايد حق الأم في نقل الجنسية بشكل أصيل، في حين جانب آخر من الفقهاء عارض ذلك وهو ما اخذت به معظم تشريعات الدول، وقد اعترف العراق صراحةً بحق الأم في نقل الجنسية لأبنائها استناداً لحق الدم والمعزز بشروط.

- **البند الأول: الرأي الفقهي المعارض:** تمسك هذا الجانب من الفقه المناهض للمساواة بين الأم والأب في نقل الجنسية للأبناء ببعض الحجج التقليدية التي ترجح دور الأب على دور الأم في منح الجنسية لأولادها. من هذه الحجج ان الأبناء ينسبون إلى الأب فمن الطبيعي ان يكتسب الأبناء جنسية والدهم، كما أن الأب هو رب الأسرة فهو من يقع عليه مسألة نقل الجنسية للأولاد، وحجتهم في ذلك ان الأب هو من يغرس لدى أبنائه حب الوطن والرغبة بانتماء اليه وهو السبب الأساسي في منح الجنسية الأصلية للمولود. (محمود، 2009، صفحة 66)

يعد الأب الممثل القانوني للأبناء فهو من يرعى مصالحهم ويهتم بها ويسعى إلى حمايتهم، وعدم خرقها أو الاعتداء عليها أو تهمة لها (الصباغ، 2009، صفحة 80)

كما أن منح الجنسية بناءً على حق الدم المنحدر من الأب يتفق مع وحدة الجنسية ضمن الأسرة الواحدة لتجنب مسألة ازدواج الجنسية في حال منح الأم الحق في نقل الجنسية لأبنائها. (محمود، 2009، صفحة 67)

كما يرى هذا الفقه ان منح الجنسية للأبناء يساعد على التكاثر السكاني الذي يضر بالدول التي تعاني من التضخم السكاني. (محمود، 2009، صفحة 68)

كما أن الجنسية مسألة سياسية وسيادية لا علاقة لها بالمساواة بالحقوق والواجبات بين الأم والأب، فالدولة حرة في منح الجنسية وفقاً لسياساتها والتي تنصب في تشريعاتها الداخلية. (محمود، 2009، صفحة 68)

كما أن هناك اعتبارات أخلاقية تمنع الأم من نقل الجنسية لأبنائها المولودون في الخارج لمكافحة ظاهرة الأولاد الغير شرعيين، فهي ظاهرة غير شرعية وتفكك النسيج الاجتماعي للمجتمع. كما ان اكتساب جنسية الأم من أب أجنبي يضعف الأمن في الدولة إذ يضعف الرقابة الأمنية على الأجانب، كما لا يعرف مدى اندماج هؤلاء بالمجتمع (الياسري ح.، 2012، صفحة 70)

- **البند الثاني: الرأي الفقهي المؤيد:** أيد هذا الجانب من الفقه المساواة بين الأم والأب في نقل الجنسية، ويستند بذلك لعدة مبررات وهي:

يرى هذا الجانب من الفقه حق المساواة بين المرأة والرجل استناداً للدستور، وعدم جواز التمييز على أساس الجنس، والاخذ بحق الدم المنحدر من الأم كأساس في منح الجنسية، وهو يتماشى مع اتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية سيداو 1979، إذ نصت المادة (9/ثانياً): (تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية اطفالها). كذلك ويتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 المادة (15) التي تقر بمبدأ المساواة بين البشر وبغض النظر عن الأصل أو الدين أو الجنس أو العرف.... الخ. (محمود، 2009، صفحة 68) كما ان الجنسية رابطة سياسية بين الفرد والدولة وهي حرة في منح الجنسية من عدمها أو اسقاطها بما يخدم مصالحها العليا. (محمود، 2009، صفحة 69)

كما ان الادعاء بأن الأب هو من يربي أولاده على حب الانتماء للوطن والدفاع عنه كلام فيه شيء من الخطأ لأنه ينكر دور الأم في تربية الأولاد وتعليمهم فلها الدور الأساسي في ذلك (محمود، 2009، صفحة 69) كما ان الرأي الفقهي الذي يدعي أن منح الجنسية لأم يؤدي لزيادة في التكاثر البشري خاصة في البلدان التي تعاني من زيادة بعدد سكانها أمر فيه خطأ إذ يمكن ان تلجأ الدول لتقنين الزيادة السكانية في الحد من النسل من خلال تشريع قوانين داخلية. (محمود، 2009، صفحة 69)

أما عن مسألة ازدواج الجنسية فهو أمر طبيعي في كثير من تشريعات الدول إذ اجازته مع اعتماد مبدأ الجنسية الفعلية. (محمود، 2009، صفحة 70)

أما عن الرد على الحجج الأمنية، ان الاعتبارات الأمنية لا دخل لها في هذه المسألة، ومن غير الصحيح جعل الاعتبارات الأمنية سبب لعدم نقل الأم الجنسية لأبنائها، لأن الدواعي الأمنية فكرة مرنة قابلة لاجتهاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى ان الدعاوي الأمنية تبقى قائمة بالنسبة لجنسية الأب للأب الذي ينقل جنسية لأبنائه في البلاد الأخرى ومن ثم يعود بعد سنين طويلة للعراق وخاصة المتزوج بأجنبية.

كما يجب ان تواكب التشريعات التطورات في العالم بسبب زيادة الزواجات بالأجانب والعيش في الخارج، كما يقع واجب أخلاقي وإنساني على أي دولة يولد الولد من ام تحمل الجنسية الوطنية ان تمنحه الجنسية العراقية وهو ما أكد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948. (الياسري ح.، 2012، صفحة 70)

ويرى الباحث ان الاتجاه الفقهي الثاني المؤيد لحق الأم في نقل الجنسية لأبنائها هو الراجح لأنه يساعد الطفل في حماية حقوقه من أمه الأجنبية، كالميراث أو في حال قررت العودة به إلى بلدها الأصلي بعد الانفصال عن زوجها ليتلقى الرعاية الصحية والتعليم وحق العمل وغيرها من الحقوق في بلد أمه إذ يعد بهذه الحالة بلد الأم هو البلد الحقيقي، ولتفادي حالة انعدام الجنسية.

المطلب الثاني: المساواة في حق اكتساب الجنسية

إن الجنسية تعد من حقوق الإنسان الأساسية وفقاً لاتفاقيات والإعلانات والمواثيق والعهد الدوليين، إذ تساوي هذه اتفاقيات بين المرأة والرجل في منح الجنسية لأولادهم، وكذلك ساوى الدستور العراقي لسنة 2005 في ذلك، إذ عمل العراق على تعديل دستوره بما يتوافق واتفاقيات الدولية والإعلانات والمواثيق في حق الأم بمنح جنسيتها لأبنائها، سنبحث ذلك في فقرتين:

الفقرة الأولى: المساواة في الحقوق: ساوت التشريعات الدولية والدستور العراقي النافذ لسنة 2005 بين الرجل والمرأة في الحقوق:

- **البند الأول: المساواة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية:** يوجد عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي اكدت على المساواة بين المرأة والرجل نذكر منها:

1-ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 (الامم المتحدة، 1945) الذي أكد على سيادة القانون والمساواة بين المرأة والرجل وضرورة تعاون المجتمع الدولي وذلك في المادة (1) منه، وقد تم انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 1945 التابع للأمم المتحدة في عامة الأول لجنة وضع المرأة للنهوض بواقع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل.

2-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 (الامم المتحدة، 1948) وذلك في المادة (29) التي نصت: " يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وبأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، ... أو المولد، أو أي وضع آخر." (المتحدة، الامم، 2020)

3-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 المادة (2-1) الذي اعطى الحق في المساواة بين المرأة والرجل في منح الجنسية. (ديب، 2008، صفحة 385)

4-اتفاقية الحد من حالات انعدام الجنسية لسنة 1961 (المتحدة، الامم، 1961) التي سمحت للمولود ان يحصل على جنسية أمه للحد من حالات انعدام الجنسية المادة (3/1).

5-اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 (المتحدة، ا.، 1979) التي ساواه بين المرأة والرجل ومنعت التمييز إذ نصت المادة (1/9) على المساواة بين المرأة والرجل في حق اكتساب الجنسية أو الاحتفاظ بها أو تغييرها.

نلاحظ مما تقدم ان جميع الاتفاقيات و إعلان العالمي وميثاق الأمم المتحدة أكدوا على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق والمجالات، وبعد العراق عضو في الأمم المتحدة والذي اعترف بأغلب هذه المواثيق الدولية.

- **البند الثاني: المساواة وفقاً للدستور العراقي النافذ لسنة 2005م (العراقي، 2005):** أكدت النصوص الدستورية على مبدأ المساواة بين المرأة والرجل دون تمييز مع كفالة الدولة لهذه الحقوق كما ويحضر أي قانون يفرق بين المرأة والرجل فيما يتعلق بحقوق الإنسان. (المجلس القومي للمرأة، 2020)

وذلك بموجب المادة (14) من الدستور التي نصت: (العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس....)، بالإضافة إلى المادة (16) منه التي نصت: (تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيين)، وكذلك المادة (20) منه: (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة..).

كما واجاز الدستور اكتساب الجنسية وتعددتها دون أي تمييز بين المرأة والرجل استناداً للمادة (18/ رابعاً) على ان ينظم ذلك بقانون أي قانون الجنسية، على أن يكون للمحاكم اختصاص النظر في منازعات الجنسية استناداً للمادة (18/ سادساً).

نلاحظ مما تقدم ان الدستور العراقي لسنة 2005 عدل من أحكامه بما يتوافق والنصوص الدولية التي صادق عليها العراق، وقد صدر قانون الجنسية العراقي الجديد 2006 و اقر بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل وخاصة في مسائل الجنسية وجعل مجلس الدولة- القضاء الإداري هو المختص في فصل منازعات الجنسية.

الفقرة الثانية: اكتساب جنسية الأم وفقاً للاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979م وفي الدستور العراقي: ان الحق في اكتساب جنسية الأم نصت عليه الاتفاقيات الدولية ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية سيداو لسنة 1979، وكذلك اكدت عليه القوانين العراقية الملغية والنافذة، لذا سنبحث ذلك وفقاً لما يأتي:

- **البند الأول: اكتساب الجنسية وفقاً لاتفاقية سيداو 1979:** نجد ان العراق صادق على اتفاقية وعند العودة لنص المادة (2/9) من اتفاقية نجد انها نصت على: (2 - تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها).

في الفقرة الثانية من المادة التاسعة نجد ان الاتفاقية منحت للمرأة والرجل حقاً متساوياً في منح الجنسية لأولادهما دون قيد أو شرط، لكن العراق سبق ان أعلن تحفظه على هذه المادة لأنها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ المعدل رقم (188) لسنة 1959 المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية والفقه الاسلامي، ولكن بعد 2003م وصدر دستور 2005م قام العراق بإلغاء التحفظ وأرسل ذلك إلى الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الوزراء لسنة 2009.

- **البند الثاني: اكتساب جنسية الأم وفقاً للدستور العراقي لسنة 2005:** جاء الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 بمبدأ جديد لم ينص عليه في الدساتير العراقية الملغية منذ تأسيس الدولة العراقية، وهو مبدأ حق الأم العراقية منح الجنسية لأبنائها بغض النظر عن جنسية الأب وذلك استناداً للمادة (18/ثانياً): (يعدّ عراقياً كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية، وينظم ذلك بقانون).

فأضحى للأم العراقية الدور الأساسي في منح الجنسية لأبنائها على حد سواء مع الأب، وهو بذلك قضى على نوع من أنواع التمييز على أساس الجنس. (رشيد، 2017، الصفحات 4-13)

إذ صدر هذا الدستور على نحو يحقق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وبما يتفق وأحكام المواثيق الدولية. إذ كان سابقاً يعترف فقط لابن المولود من أب عراقي بالحق في الحصول على الجنسية العراقية الأصلية، أما عن الأم فكان يشترط بالإضافة ان تكون الأم عراقية الجنسية ان يقرن بحق الإقليم بالإضافة لبعض الشروط التي يمكن الاعتماد عليها لفرض الجنسية الأصلية العراقية. (محمود، 2009، صفحة 65)

- **البند الثالث: موقف الشريعة الإسلامية:** إن موضوع نقل الجنسية للأبناء من قبل الأم من الموضوعات التي أثارت جدلاً فقهيّاً لاعتقادها بمخالفة أحكام الشريعة الإسلامية إذ يعد مثل هذا الموضوع من المواضيع الحديثة التي حاول الفقهاء الاجتهاد بها لاستخراج حكم بصدها.

وللإيمان الراسخ بأن الشريعة الإسلامية تصلح لكل زمان ومكان من خلال قابلية أحكامها للتغيير لتواكب تطورات العصر خاصة في المعاملات التي تبرز دور الأم في المجتمع ونظرة الإسلام السمحة لها (الصباغ، 2009، صفحة 6)، سأعرض أهم الآراء الفقهية في دور الأم في نقل الجنسية للأبناء استناداً لحق الدم في ضوء الشريعة الإسلامية.

- **النبذة الأولى: الرأي الفقهي المعارض:** إن الجنسية فكرة حديثة وهي رابطة سياسية بين الفرد والدولة ظهرت قبل قرنين من الزمان في حين ان الشريعة الإسلامية موجودة قبل أربعة عشر قرناً، وكانت تنظر للناس على أساس مسلمون ومحاربون، وعدت اهل البلاد الغير إسلامية من أجنب.

كما ان الدولة الإسلامية كانت تضم المسلمين وغير المسلمين وان عد المسلم من يحمل الجنسية الإسلامية من مواطني الدولة الإسلامية وان غير المسلم من اهل الذمة لا يحمل الجنسية ليس من مواطني دولة الإسلام. (الصباغ، 2009، صفحة 8)

قوامة الرجل على المرأة لقوله تعالى: (الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ). (سورة النساء الآية 34)

كما ان القرآن لا يساوي بين المرأة والرجل في الميراث (الصباغ، 2009، الصفحات 80-81) لقوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ). (سورة النساء الآية 11)

هذا الاتجاه الفقهي يقيس نقل الجنسية بمثابة نقل النسب في ظل غياب آيات قرآنية وأحاديث نبوية تتحدث عن الجنسية وهو اتجاه فقهاء المذهب المالكي من تبعية الأبناء لإبائهم لقوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) (سورة الطور الآية 21)، إذ يعدون ان كلمة ألحقنا هو النسب، والذرية تتبع الأب. (المعادي، 2005)

ولقوله تعالى: (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) (سورة الاحزاب الآية 5) يقول الله تعالى ذكره: انسبوا أديعائكم الذين ألحقتم أنسابهم بكم لآبائهم، يقول لنبيه محمد ﷺ: ألحق نسب زيد بأبيه حارثة، ولا تدعه زيد بن

محمد ﷺ. وقوله: (هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ) يقول: دعاؤكم إياهم لأبائهم هو أعدل عند الله، وأصدق وأصوب من دعاكم إياهم لغير آبائهم ونسبتكم وهم إلى من تبناهم وادّعاهم وليسوا له بنين. (محمود، 2009، الصفحات 66-67)

النبذة الثانية: الرأي الفقهي المؤيد: من الثابت تاريخياً أن الإسلام أسس دولة سماها بدار الإسلام، ومن الثابت بفقهاء القانون الدولي أن فكرة الجنسية وفكرة الدولة متلازمان لا يمكن أن يتحقق أحد منهما دون الآخر، ولا يتصور وجود دولة دون شعب يقيم في إقليم الدولة تمارس السلطة الحاكمة سلطتها عليه، فأصبح لازماً توفر وسيلة تمارس الدولة سلطتها على الشعب لتحديد من هم مواطنيها ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال الجنسية. (الصباغ، 2009، صفحة 11)

لا يوجد نص شرعي قطعي في القرآن الكريم ولا السنة النبوية أو إجماع فقهي يمنع من اكتساب الجنسية باعتماد حق الدم المنحدر من الأم (الصباغ، 2009، الصفحات 82-83) وهو أمر يعود لولي الأمر، إذ اعتادت الدولة الإسلامية منح الحقوق كافة لكل من يقيم في دار الإسلام من المسلمين وغيرهم من أهل الكتاب، لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا) (سورة النساء الآية 1) إذ نصت الشريعة الإسلامية على المساواة بين الرجل والمرأة إلا ما جاء منها بنص خاص (محمود، 2009، صفحة 69) لقوله تعالى: (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) (سورة النساء الآية 11) لأن واجب الانفاق في الإسلام على الذكر وليس الأنثى.

رأي فقهاء الشريعة الثلاث: الحنفية والشافعية والحنابلة

إن تفسير الآية (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ). (سورة الطور الآية 21)

لا يقصد هنا إلحاق الأبناء بنسبهم لأبيهم، بل يقصد إلحاق الأبناء بأبنائهم بالأخرة بإيمانهم وبمنزلتهم، ولم يفسر المفسرون الآية أن الأباء يقصد بها الأم والأب على السواء ولكن أخذت على العموم، أي فسرت الأباء هي الأب. ابن كثير في تفسيره يذكر ما ورد عن ابن عباس في تفسير الآية: "هم ذرية المؤمن يموتون على الإيمان فإن كانت منازل آبائهم أرفع من منازلهم ألحقوا بأبائهم ولم ينقصوا من أعمالهم شيئاً"

"والذين أدرك ذريتهم الإيمان فعملوا بطاعتي ألحقتهم بإيمانهم إلى الجنة وأولادهم الصغار تلحق بهم". (المعادي، 2005)

تفسير الآية استند على قول النبي ﷺ "إن المؤمنين وأولادهم في الجنة" (الحديث، صفحة 308) وكلمة المؤمنين في سياق الحديث كان الرسول يعني بها نفسه وزوجته خديجة. (المعادي، 2005)

واعتقد أن الرأي الفقهي المؤيد هو الراجح لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾. (سورة الأحزاب الآية 7)

جميع الأنبياء لهم آباء إلا نبي الله آدم عليه السلام ليس له أم ولا أب وعيسى ابن مريم خلقا من التراب لقوله تعالى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (سورة آل عمران الآية 59) لذا يصح أن ينسب الأبن لأمه في اعتقادنا في حال كان الأب مجهول في بلاد الغربة أو عديم الجنسية لأسباب سياسية أو محكوم بجريمة تخل بأمن الدولة وسقطت عنه الجنسية، أو أن الدولة تمنع الزواج الثاني وتشتت شروط طويلة ومعقدة للطلاق والارتباط بامرأة أخرى وانجب الرجل من الزوجة الثانية طفل فتسعى الأم لمنح ولدها الجنسية خوفاً على الأولاد من انعدام الجنسية وخوف الأب من عقوبة الحبس.

المبحث الثاني: أسس اكتساب الجنسية الأم في قانون الجنسية العراقي

عند الرجوع للقانون العراقي نجد أن المشرعين وضعوا اسباباً وحالات وشروط للاكتساب الأبن لجنسية أمه وهي في الغالب أسباب إنسانية منها خوفاً عليه من حالة انعدام الجنسية، لذا سادرس حالات وشروط وإجراءات اكتساب الجنسية وأهم الآثار المترتبة عليها وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: حالات اكتساب جنسية الأم وفقاً لقانون الجنسية العراقية

صدرت العديد من قوانين الجنسية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1920 تؤكد على حق الأم في نقل الجنسية لأبنائها باختلاف الأسباب والشروط امتثالاً للقوانين الدولية، سنبحث في هذه القوانين وفقاً لما يأتي:

الفقرة الأولى: اكتساب جنسية الأم وفقاً لقانون الجنسية الملغى: سنبحث هنا في قانون الجنسية الملغى لسنة 1924 وقانون الجنسية لسنة 1963 وفقاً لما يلي:

- **البند الأول: اكتساب جنسية الأم وفقاً لقانون الجنسية الملغى (1924/10/9):** ان ما يتعلق بدور الأم العراقية في نقل الجنسية ولادها في هذا القانون نجد ان المادة (8/أ) نصت على: (يعتبر عراقياً: كل من كان له حين ولادته بصرف النظر عن محلها والد عراقي...) نلاحظ ان النص ان ام العراقية لم يكن لها الحق في نقل جنسيتها لأولادها، وأنه اقتصر على الوالد.

وقد ظهر جدل فقهي بشأن إمكانية الأم منح الجنسية لأولادها، إذا كان الأب مجهولاً، إذ اختلف الفقهاء في ذلك، والسبب يعود حول تفسير كلمة "الوالد"، وما إذا كان يقتصر على الأب ام يشمل الأم أيضاً.

فقد ذهب بعض الفقهاء إلى ان مصطلح "الوالد" يشمل الأب وحده وإن الكلمة مأخوذة من "Father" المذكورة في النص الإنكليزي في قانون الجنسية، ولذا فإن الولد الغير شرعي لا يكتسب جنسية أمه العراقية تطبيقاً للمادة (8/أ) المذكورة أعلاه، وبالتالي سيصبح في حالة انعدام الجنسية.

أما الرأي الفقهي الآخر يرى ان المادة (8/أ) تسمح للأم العراقية بنقل جنسيتها إلى أولادها غير الشرعيين المولودين من أب مجهول خارج إطار الزواج، وحجتهم في ذلك ان كل مذكر في القانون يحمل على التأنيث، ما لم توجد قرينة بخلاف ذلك، تطبيقاً للمادة (2/هـ) من قانون الجنسية التي نصت (... كل تذكير في هذا القانون يشمل التأنيث أيضاً ما لم تقم قرينة خلاف ذلك)، بسبب انتفاء القرينة فإن كلمة الوالد المذكورة في المادة (8/أ) تشمل الأم أيضاً.

وهو ما اخذ به ديوان التدوين القانوني في أحد قراراته المؤرخ في 1934/5/14 عندما اقر للأم بالحق في نقل الجنسية لأولادها الصغار في حالة وفاة الأب، كما ان وزارة الداخلية ايدت الرأي الثاني عندما قررت منح الجنسية العراقية لأولاد الأم العراقية المجهولين النسب لأبيهم، حتى ان كان الأب عديم الجنسية. (الياسري ح، 2012، الصفحات 64-65) ونعتقد انه كان على المشرع ان يذكر بشكل صريح حق الأم المساوي للأب في نقل الجنسية لتلافي الاختلاف الفقهي والقضائي في التفسير.

- **البند الثاني: نقل الأم الجنسية في قانون رقم (43) لسنة 1963 الملغى:** يعد قانون الجنسية العراقي الملغى من التشريعات التي لم تسمح بنقل جنسيتها إلى أولادها إلا على سبيل الاستثناء.

• **الحالة الأولى: ان يعزز حق الدم المستمد من الأم بحق الإقليم:** أي ان تكون الولادة داخل العراق وذلك في المادة (2/4) من هذا القانون لتنص على الآتي: (يعتبر عراقياً: 2- من ولد في العراق من أم عراقية وأب مجهول أو لا جنسية له). من النص يتبين انه يعد عراقياً من ولد على ارض العراق ومن ام عراقية الجنسية سواء بشكل أصيل أو مكتسب، واب مجهول أي (الولد اللقيط) أو ان الأب عديم الجنسية أي لا جنسية له لأسباب عديدة منها أسباب سياسية

• **الحالة الثانية: اكتساب جنسية الأم بناءً على حق الدم:** وهو ما نصت عليه المادة (5) من القانون المذكور أعلاه إذ نصت: (لوزير أن يعتبر من ولد خارج العراق من أم عراقية وأب مجهول أو لا جنسية له عراقي الجنسية إذا اختارها خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد بشرط ان يكون مقيماً في العراق وغير مكتسب جنسية اجنبية).

نلاحظ من النص ان المشرع اشترط لاكتساب جنسية الأم العراقية ان تكون الأم عراقية وقت ولادة الطفل ولا يشترط ان تكون جنسية الأم أصلية ممكن ان تكون جنسية مكتسبة، وان يكون الأب مجهولاً (أي الولد اللقيط) أو عديم الجنسية لأسباب عديدة قد تكون سياسية، وان تكون ولادة الولد خارج العراق، عند طلب الجنسية يجب ان يكون الولد بلغ سن الرشد ومقيماً في العراق، ويجب ان لا يكون قد اكتسب الجنسية الأجنبية، وان يقوم الولد بتقديم طلب الحصول على الجنسية العراقية إلى وزير الداخلية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد، على شرط موافقة وزير الداخلية على الطلب

ولم يحدد القانون المدة القانونية لقبول أو رفض الطلب. (الزيادي، 2018، الصفحات 74-75) (الداوودي و هداوي، 2017-2018، الصفحات 88-89)

نلاحظ من النص ان المشرع العراقي منع اكتساب الجنسية في حال كان للولد جنسية اجنبية، أي انه منع ازدواج الجنسية ويظهر لنا ان غاية المشرع تجنيب العراقي من الأم حالة انعدام الجنسية تماشياً أو امتثالاً للتوجهات الدولية.

الفقرة الثانية: اكتساب جنسية الأم وفقاً لقانون الجنسية النافذ لسنة 2006: على الرغم ان الدستور العراقي أسس على المساواة بين الجنسين إذ أكد على حق الأم والأب في منح الجنسية لأولادهما استناداً للمادة (18/ ثانياً)، إلا ان قانون الجنسية لسنة 2006 يحد من قدرة المرأة العراقية في منح جنسيتها لأولادها (المتحدة.ا، 2014، صفحة 4)، إذ لم يشر صراحةً إلى مساواة المرأة والرجل في الحصول على الجنسية الأصلية أو اكتسابها، وترك الأمر لاجتهاد القضاء والفقه.

- **البند الأول: حالات اكتساب الجنسية:** أما عن حالات اكتساب جنسية الأم في القانون النافذ وهي حالتان:

• **الحالة الأولى: اكتساب الجنسية بالولادة من ام عراقية:** ان مسألة اثبات النسب لا يقتصر على الأب فقط وانما يمكن ان يمتد إلى الأم أيضاً وفقاً للقوانين الدولية والتشريعات الحديثة الخاصة بالجنسية ومن ضمنها قانون الجنسية العراقي النافذ لسنة 2006.

نصت المادة (3/أ) على انه: (يعتبر عراقياً أ- من ولد... أو لأم عراقية).

من النص يتبين ان للطفل المولود من أحد والديه سواء الأب أو الأم يحمل الجنسية العراقية يمكن له الحصول على الجنسية العراقية استناداً لحق الدم المنحدر من الأم أو الأب، وتعد جنسية أصلية وليست مكتسبة، وان كان أحد والديه أجنبي الجنسية.

ولم يفرق المشرع بين إذا كان للأم أو للأب جنسية عراقية أصلية أو جنسية عراقية مكتسبة، ولم يشترط المشرع استمرار العلاقة الزوجية لمنح الجنسية العراقية للمولود، كما لم يشترط ان تكون الولادة داخل العراق فيمكن ان يولد الولد من أحد الأبوين عراقي الجنسية خارج العراق ويحصل على الجنسية العراقية، وعد المشرع هذا القانون نافذاً من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية وهو في 7 آذار/ مارس 2006. (دولة و محمود، 2018، الصفحات 6-7-8)

نعتقد ان المشرع لم يكن موفقاً في عد ابن العراقية عراقي الجنسية من تاريخ نشر القانون الذي هو تاريخ نفاذ القانون، فكان عليه ان يعد كل ولد من ام عراقية عراقي الجنسية حتى وان ولد قبل نفاذ القانون.

ونجد ان المشرع العراقي سمح بأن يكتسب الولد جنسيتين أي جنسية الأم وجنسية الأب وذلك في المادة (4) من قانون الجنسية النافذ 2006 على العكس من قانون الجنسية الملغى لسنة 1963 الذي منع ازدواج الجنسية، إذ اشترط ان يكون طالب التجنس قد اكتسب جنسية دولة أخرى. (العبودي، 2015، صفحة 82)

نجد ان النص عام في منح الجنسية العراقية للأولاد سواء من الأم أو الأب ونعتقد ان المشرع اخذ بنفس ما جاء به الدستور العراقي لسنة 2005 الذي ساوى بين المرأة والرجل في اكتساب الجنسية العراقية الذي تأثر ونفذ الاتفاقيات الدولية والإعلان والعهدان الدوليان التي ساوت بين المرأة والرجل في الحصول على الجنسية الأصلية.

• **الحالة الثانية: اكتساب الجنسية بالولادة خارج العراق من ام عراقية وأب مجهول أو لا جنسية له:** عن هذه الحالة تتبينها الدول التي لا تعتمد مبدأ المساواة المطلقة بين المرأة والرجل في منح الجنسية لأبنائها منذ الولادة، إذ اشترط القانون ولادة الأم الوطنية لولدها خارج العراق من أب عديم الجنسية أو من أب مجهول (أي الولد اللقيط) ليسمح المشرع لولدها بالحصول على الجنسية. (صهيود، 2019، صفحة 95)

إذ نصت المادة (4) على انه: (للووزير أن يعتبر من ولد خارج العراق من أم عراقية وأب مجهول أو لا جنسية له عراقي الجنسية إذا أختارها خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد إلا إذا حالت الظروف الصعبة دون ذلك بشرط ان يكون مقيماً في العراق وقت تقديمه طلب الحصول على الجنسية العراقية).

نلاحظ ان المشرع العراقي في القانون النافذ اقتبس نص هذه المادة من المادة (5) من قانون الجنسية العراقي الملغى رقم (43) لسنة 1963 الملغى لكن مع إضافة عبارة "إلا إذا حالت الظروف الصعبة دون ذلك". (العبودي، 2015، الصفحات

80-81)

إلا ان المشرع في القانون الملغي منع ازدواج الجنسية إذ اشترط ان لا يكون للولد جنسية اجنبية غير الجنسية العراقية التي يطلب الحصول عليها استناداً لحق الدم المنحدر من الأم. أما المشرع في القانون النافذ لم يشترط مثل ذلك فهو إذاً أجاز ازدواج الجنسية وتجاهل مبدأ أو قاعدة الجنسية الفعلية، إذ ان ولادة الطفل في الخارج وحصوله على الجنسية الاجنبية واحتفاظه بها وعدم رغبته بالتخلي عنها يدل انه أجنبي وان قدم طلب للحصول على الجنسية العراقية بسبب الإقامة مدة في العراق.

- **البند الثاني: الاستثناء من اكتساب جنسية الأم (المولود من ام عراقية واب فلسطيني):** ذكر المشرع البعض من الاستثناءات عن حق اكتساب الجنسية بشكل عام يمكن ان تطبق على منع حق الأم في نقل الجنسية لأولادها، وذلك في المادة (6/ ثانياً): (ثانياً: لا يجوز منح الجنسية العراقية للفلسطينيين ضمناً لحق عودتهم إلى وطنهم).

نلاحظ من النص ان المشرع ميز بين الأم المتزوجة من عربي أو أجنبي من جهة وبين الأم المتزوجة من فلسطيني من جهة أخرى، إذ لم يسمح للأم العراقية المتزوجة من فلسطيني نقل الجنسية العراقية لأولادها وان كانت الولادة في داخل العراق، في حين سمح بذلك للأم العراقية المتزوجة من عربي أو أجنبي والسبب هو لضمان عودة الفلسطينيين إلى ارضهم فلسطين وعدم بقائهم خارج الوطن ونسيان القضية الفلسطينية والقضاء عليها بسبب هجرة الفلسطينيين واختيار دول أخرى بقصد البقاء كمواطن لهم بدلاً عن فلسطين المحتلة. (العبودي، 2015، صفحة 86)

إلا اننا وجدنا ان مثل هذا النص يتعارض مع ما صادق العراق من المواثيق الدولية التي ساوت بين المرأة والرجل في منح الجنسية لأولادهم، كما ان هذا النص يتعارض مع أحكام الدستور العراقي النافذ لسنة 2005 المادة (18/ ثانياً) السالف ذكرها التي أعطت للأم حق مساوي للأب في منح الجنسية لأولادها امثالاً للقانون الدولي، وهذا النص أيضاً مخالف لنص المادة (3/أ) والمادة (4) من قانون الجنسية العراقي النافذ.

وقد اخذ المشرع العراقي اخذ بنفس اتجاه المشرع في قانون الجنسية الملغي لسنة 1963 المادة (1/8-ز) من القانون الملغي لسنة 1963 نصت: (ز-لا تمنح الجنسية العراقية للفلسطينيين حتى تحرير فلسطين وتحقق العودة اليها). حرمان الفلسطيني من الحصول على الجنسية العراقية لضمان حق العودة ولضمان عدم نسيان القضية الفلسطينية والقضاء عليها لأنها من القضايا الأساسية والجوهرية للأمة العربية والاسلامية.

وأفيد اتجاه المشرع العراقي لعدم نسيان القضية الفلسطينية وحمايةً لحق الفلسطينيين في العودة إلى بلدهم وإعادة هويتهم وأراضيهم المسلوقة في فلسطين.

المطلب الثاني: كيفية اكتساب جنسية الأم وآثارها

لغرض الحصول على الجنسية العراقية من الأم اشترط المشرع عدة شروط وحدد الإجراءات التي يمكن من خلالها نقل الجنسية لأبناء الأم العراقية، كما حدد الآثار التي تترتب على هذا التصرف القانوني، سنبحث كل ذلك وفقاً لما يأتي:

الفقرة الأولى: شروط وإجراءات اكتساب جنسية الأم: لغرض الحصول على جنسية الأم اشترط المشرع عدة شروط وإجراءات وهي:

- **البند الأول: الشروط:** لغرض نقل جنسية الأم لأولادها وضع المشرع عدة شروط وهي:

- 1- أن تكون الأم عراقية الجنسية عند ولادة الطفل سواء كانت جنسيتها العراقية أصلية أو مكتسبة.
- 2- أن يكون الأب مجهولاً أي إذا لم يثبت نسب الطفل إلية شرعاً أو لا جنسية له أو لا يمكنه اثبات جنسيته حين ولادة الطفل المطلوب حصوله على جنسية أمه العراقية.
- 3- أن تتم ولادة الطفل خارج العراق، وقد وضع المشرع هذا الشرط من اجل حماية الطفل المولود من ام عراقية، في حالة الدولة التي لا تمنح الجنسية على أساس حق الإقليم، لذا لم يشترط المشرع تعزيز الولادة بحق الإقليم.
- 4- الإقامة في العراق عند بلوغ الولد سن الرشد في العراق قبل ان يقدم طلب الحصول على الجنسية. (العبودي، 2015، صفحة 81)

هذه الشروط أعلاه في قانون الجنسية العراقي النافذ، أما قانون الجنسية الملغى لسنة 1963 اشترط ان يكون الولد غير مكتسب جنسية اجنبية حين تقديم طلب التجنس لأن غاية المشرع العراقي حماية ابن العراقية المولود في الخارج من حالة انعدام الجنسية تطبيقاً للاتفاقيات الدولية التي مكنته من الحصول على جنسية أمه ووفرت له الحماية من إحالة انعدام الجنسية.

البند الثاني: الإجراءات: نلاحظ من النص ان المشرع ذكر إجراءات يجب ان يتبعها طالب جنسية أمه وهي:

- 1- ان يقدم طلب إلى وزير الداخلية، مرفقة معه جميع أوليات التي تبين حقة في اكتساب جنسية أمة العراقية وفقاً للشروط التي حددها المشرع.
- 2- ان يقدم ابن الأم العراقية طلب اكتساب جنسية أمه وذلك خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد وهو في العراق اكمال ثمانية عشر سنة وان يكون كامل الاهلية وفقاً للقانون العراقي، ولكن سمح المشرع بتمديد المدة القانونية لتقديم طلب التجنس في حال حدوث ظروف صعبة كالقوة القاهرة والحادث الفجائي كأن يكون البلد في حال حرب واغلاق دوائر الدولة أو كان مريض في المستشفى بسبب اجراء عملية.
- ولم يسمح المشرع العراقي في قانون الجنسية الملغى لعام 1963 بتمديد مدة التقديم على طلب الجنسية بسبب الظروف الصعبة.

وحسناً فعل المشرع العراقي في القانون النافذ 2006 بأن جعل للظروف سبباً لتمديد مدة التقديم لاكتساب الجنسية.

3- موافقة وزير الداخلية، لأنه هو الجهة المختصة بالقبول أو الرفض وفقاً للشروط التي حددها المشرع إلا اننا نلاحظ من النص لم يشترط المشرع على الوزير بيان أسباب الرفض في حال لم يقبل، كما لم يحدد المدة للقبول أو الرفض لأن المشرع لم يحدد المدة اللازمة. (الزيادي، 2018، صفحة 75)

إلا ان موافقة من عدمها الوزير خاضعة لرقابة القضاء الاداري، إذ نصت المادة (19) من القانون النافذ على انه: (تختص المحاكم الإدارية في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون) تنفيذاً للأحكام الدستور 2005.

وسمح له بالطعن بالقرار امام محكمة التمييز إذ نصت المادة (20) على انه: (يحق لكل من طالبي التجنس والوزير إضافة إلى وظيفته، الطعن في القرار الصادر من المحاكم الإدارية، لدى محكمة التمييز). (صهيود، 2019، صفحة 98)

وكان مجلس قيادة الثورة المنحل يمنع المحاكم من نظر دعاوى الجنسية. (العبودي، 2015، صفحة 82)

الفقرة الثانية: آثار اكتساب جنسية الأم: ان الآثار القانونية على ثبوت الجنسية بشكل أصيل وفقاً للمادة (3) أو اكتساب جنسية الأم استناداً للمادة (4) والمادة (14/ أولاً)، لذا سنقسم هذه الآثار إلى بندين:

البند الأول: الآثار القانونية على ثبوت الجنسية بشكل أصيل: وهي نفس الآثار التي تترتب على العراقي الأصل المولود من ابوين عراقيين، يعد عراقياً بالأصل من تثبت له الجنسية العراقية عند الولادة وذلك استناداً للمادة (3) من قانون الجنسية النافذ لسنة 2006، وبالتالي فإنه يتمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور العراقي لسنة 2005، ولا يمكن حرمانه من هذه الحقوق والحريات أو تقييدها أو الحد منها بموجب القانون دون ان يمس أصل الحق وجوهره أو الحرية (دولة و محمود ، 2018، الصفحات 31-32)، ويحق له ان يتولى الوظائف العليا العامة والحساسة في الدولة العراقية كأن يصبح وزيراً أو عضواً بالبرلمان. (دولة و محمود ، 2018، صفحة 33)

البند الثاني: الآثار القانونية المترتبة على اكتساب جنسية الأم: استناداً للمادة (4) من القانون والتي هي نفس الآثار التي تترتب على من يكتسب الجنسية العراقية.

الآثار الفردية وهي نفس الحقوق التي يتمتع بها العراقي الأصل إلا ما استثنى منها بقانون خاص، فلا يحق له اشغال الوظائف العليا بالدولة العراقية كأن يكون وزير ولا موظف رفيع في السلك الدبلوماسي كما لا يحق له ان يكون عضواً في البرلمان إلا بعد مضي عشرة سنوات استناداً للمادة (9/ ثانياً) من قانون الجنسية العراقي النافذ (دولة و محمود ، 2018، الصفحات 33-34)، ولم يميز هذا النص بين العربي والأجنبي في اكتساب الجنسية العراقية (العبودي، 2015، صفحة 100)، للتأكد من ولائه للعراق ولكي يندمج مع المجتمع العراقي. (صهيود، 2019، صفحة 153)

ويمنع عليه منعاً باتاً ان يكون رئيساً للجمهورية أو نائباً له وذلك استناداً للمادة (9/ ثالثاً)، وان طالبت مدة اقامته بعد حصوله على الجنسية وذلك لخطورة هذه الوظائف والمناصب على وجود الدولة. (العبودي، 2015، صفحة 100) أما عن الآثار الجماعية وهي الآثار التي تتعلق بزوجة المتجنس وأبناءه الصغار الذين لم يبلغوا سن الرشد، إذ تترتب هذه الآثار استناداً لمبدأ وحدة العائلة.

إذ ترك المشرع الحرية للزوجة في اكتساب جنسية زوجها العراقية من عدمه استناداً لأحكام المواد (11، 12، 13) من القانون النافذ، كما ان هذا الاتجاه من المشرع يوافق مع ما اخذت به لاتفاقية جنسية المرأة المتزوجة في نيويورك لسنة 1957. (صهيود، 2019، الصفحات 154-155)

الخاتمة

من خلال ما تقدم توصلت إلى عدة نتائج ومقترحات:

أولاً: النتائج:

- 1- لا نجد مانع يمنع الأم في نقل الجنسية لأبنائها لأنه الجنسية رابطة قانونية وسياسية تربط الفرد بدولة ترتب حقوق والالتزامات على الفرد اتجاه الدولة وليس لها علاقة بأثبات النسب من عدمه.
- 2- منح الجنسية من الأم لمجهول النسب اعتقد سينتفي مثل هذا في المستقبل بسبب تطور تحاليل DNA وغيرها من التحاليل واحتفاظ الدول بعينة لكل مواطن من خلايا اثبات النسب و DNA.
- 3- نجد ان نقل الجنسية من ام للولد المولود في إقليم دولة يكون ذا فائدة في حال كان الأب قد اسقطت عنه الجنسية لأسباب سياسية وسافر خارج العراق، أو بسبب عدم تجديد الجنسية بطلب من السلطات.
- 4- يعد اكتساب جنسية الأم مفيداً في حال ان الأب لا يمكنه منحه الجنسية لأن القانون يمنع الزواج من امرأة ثانية.
- 5- ساعدت مسألة منح الجنسية من قبل الأم لأبنائها في الحد من مسألة انعدام الجنسية وتحديد الجنسية الفعلية المستند لحق الدم للولد عندما يتبع الولد امه.
- 6- يساعد منح الجنسية من قبل الأم للأولاد في حال ان كان عقد زواجهم غير معترف به في دولة ما أي لم يكمل الإجراءات القانونية الشكلية والموضوعية للانعقاد وفقاً لقانون دولة الأجنبي وهناك أولاد فهنا من الواجب منح الجنسية للأبناء من قبل الأم لتلافي مسألة انعدام الجنسية.

ثانياً: المقترحات:

- 1- السماح للأم بمنح الجنسية لأبنائها في جميع الأحوال اسوة بالرجل سواء داخل العراق أو خارجة من أب معلوم أو مجهول لدية جنسية أو عديم الجنسية مع إبقاء اسم الولد منسوب لآبيه.
- 2- نقترح تشريع قانون خاص بحقوق المرأة بشكل عام وبحقوق الأم والطفل بشكل خاص "قانون حقوق الأم والطفل" يكون من ضمن نصوصه الاعتراف بحق الأم في نقل الجنسية لأبنائها إسوة بالرجل.
- 3- على الدول توحيد تشريعاتها فيما يتعلق بحق الأم في منح الجنسية لأبنائها بناء على حق الدم للحد من اشكاليات القانون الدولي كمسألة تحديد القانون الواجب التطبيق والجنسية الفعلية ومسائل الميراث وغيرها.

المراجع

- الأمم المتحدة. (26 حزيران، 1945). الأمم المتحدة السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة. ميثاق الأمم المتحدة. سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية: الأمم المتحدة . تاريخ الاسترداد 27 ايلول، 2021، من <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>
- الأمم المتحدة. (10 كانون الأول، 1948). الأمم المتحدة. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. باريس، فرنسا: الأمم المتحدة . تاريخ الاسترداد 27 ايلول، 2021، من <https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/>

- الأمم المتحدة. (18 كانون الأول , 1979). الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي. تاريخ الاسترداد 27 ايلول , 2021، من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة :
<https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cedaw.aspx>
 البرلمان العراقي. (15 تشرين الأول, 2005). تاريخ الاسترداد 27 ايلول, 2021، من
<https://ar.parliament.iq/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/>
 المتحدة, الأمم. (30 اب, 1961). الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي. تاريخ الاسترداد 27 ايلول , 2021، من اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية :
<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Statelessness.aspx>
 المتحدة, الأمم. (2 ايلول, 2020). المساواة بين الجنسين- تحد قائم في عصرنا. الحدث اليوم. تاريخ الاسترداد 27 ايلول, 2021، من
<https://ahdathnews.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8D-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%86/>
 المجلس القومي للمرأة. (2020). مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة. تاريخ الاسترداد 27 ايلول, 2021، من حقوق المرأة في الجنسية-
<http://ncw.gov.eg/Page/499/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9>
 المفوضية السامية لشؤون اللاجئين- الأمم المتحدة. (2014). تاريخ الاسترداد 27 ايلول, 2021، من ورقة معلومات حول المساواة بين الجنسين وقوانين الجنسية وانعدام الجنسية :
<https://www.unhcr.org/ar/538d52d46.pdf>
 الموسوعة الحديثية. (بلا تاريخ). رواة ابو هريرة - شرح الصدور. حديث صحيح. تاريخ الاسترداد 11 تشرين الثاني , 2020، من
<https://www.dorar.net/hadith/sharh/110111>
 اباد مطشر صهيود. (2019). موسوعة أحكام الجنسية المقارنة-النظام القانوني للجنسية الوطنية (الإصدار ج1). بيروت: مكتبة السنهوري.
 جويثار محمد رشيد. (7 , 2017). جنسية اولاد الأم العراقية. تاريخ الاسترداد 27 ايلول, 2021، من
<https://almerja.com/reading.php?idm=83875>
 حسن الياسري. (2018). بحوث معمقة في الجنسية- سلسلة من مجموعة بحوث تتعلق بقانون الجنسية (المجلد ط1). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
 حسين الياسري. (2012). دور الأم في نقل الجنسية إلى الأولاد في التشريعات العربية والعراقية "دراسة مقارنة". مجلة اهل البيت (جامعة اهل البيت)، الصفحات 48-82.
 د. زينب المعادي. (14 شباط, 2005). شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين. تاريخ الاسترداد 12 تشرين الثاني, 2020، من الأم المسلمة وقانون الجنسية
<http://www.wluml.org/ar/node/18802009>
 رشا بشار اسماعيل الصباغ. (2009). موقف القانون الاردني من جنسية أبناء الأم الاردنية المتزوجة من اجنبي "دراسة مقارنة بالقوانين العربية". رسالة ماجستير . عمان، الاردن: جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا.
 رعد مقداد ال دولة، و عادلة عبد الغني محمود . (اذار, 2018). اعتبارات الطفولة في ثبوت واكتساب الجنسية العراقية. (س2، المحرر) مجلة جامعة تكريت للحقوق، ع3ج2).

- رعد مقداد محمود. (2009). جنسية أبناء الأم العراقية.. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والإنسانية (ع1)، صفحة 66.
- سورة ال عمران الاية 59. (بلا تاريخ). سورة الاحزاب الاية 5. (بلا تاريخ). سورة الاحزاب الاية 7. (بلا تاريخ). سورة الطور الاية 21. (بلا تاريخ). سورة الطور الاية 21. (بلا تاريخ). سورة النساء الاية 1. (بلا تاريخ). سورة النساء الاية 11. (بلا تاريخ). سورة النساء الاية 34. (بلا تاريخ).
- عباس العبودي. (2015). شرح أحكام قانون الجنسية العراقية رقم (26) لسنة 2006. (ج1، المحرر) بيروت: دار السنهوري.
- غالب علي الداوودي، و حسن محمد هداوي. (2017-2018). الجنسية ومركز الاجانب وأحكامه في القانون العراقي. (ج1، المحرر) بيروت-بغداد: شركة العاتك لصناعة الكتاب- المكتبة القانونية.
- فؤاد ديب. (2008). المرأة والجنسية والمساواة. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج24. قانون الجنسية العراقي رقم (42) لسنة 1924 في 1924/10/9. (بلا تاريخ).
- معجم المعاني. (2010-2021). المعاني لكل رسم معنى. تاريخ الاسترداد 27 ايلول , 2021، من تجنس : <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%B3/>
- نبراس ظاهر جبر الزيايدي. (2018). القانون الدولي الخاص (أحكام الجنسية والمواطن ومركز الاجانب) (الإصدار 73). بيروت، بيروت ، لبنان : دار السنهوري.